

Distr.: General  
17 February 2021  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير - 19 آذار/مارس 2021

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان \*\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/18، الذي دعا فيه المجلس رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 28/36، يُقدّم إليه هذا التقرير في دورته السادسة والأربعين، في آذار/مارس 2021. ويعرض التقرير معلومات عن مستجدات عمل مجلس أمناء الصندوق منذ صدور التقرير السابق لرئيسه (A/HRC/43/68).

\* يُقدّم هذا التقرير بعد الموعد المقرر لتضمينه أحدث المستجدات.

\*\* تعمّم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية

1- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها 38/1987، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. ويهدف الصندوق إلى توفير الدعم المالي لأنشطة التعاون التقني الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية والبنى الأساسية الوطنية والإقليمية التي ستكون لها تأثيرات إيجابية طويلة الأجل على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2- ويعمل مجلس الأمناء منذ عام 1993، ويُعَيِّن الأمين العام أعضائه لفترة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتتمثل ولاية مجلس الأمناء في مساعدة الأمين العام على ترشيد برنامج التعاون التقني وتحسينه. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين سنوياً، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. والأعضاء الحاليون في المجلس هم مورتن كياروم (الدانمرك)، وإيسي ساثرلاند - آدي (غانا) (رئيساً)، وفاليريا لوتكوفسكي (أوكرانيا)، وسانتياغو كوركويرا - كابيزوت (المكسيك)، وأزيتا بيرار عوض (جمهورية إيران الإسلامية). وعُيِّنَت السيدة بيرار عوض في آذار/مارس 2020 لتشغل المقعد الذي تركه شاغراً لين ليم (ماليزيا). ويُشغَل منصب الرئيس على أساس التناوب، وتغطي فترة الولاية، كحد أدنى، دورتين من دورات مجلس الأمناء وإحاطة واحدة من الإحاطات الشفوية التي تُقدَّم سنوياً بشأن المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان.

### باء - الولاية

3- استمر مجلس الأمناء على نهجه الذي أعيدت صياغته، على النحو المبين في التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/66). ولمس مجلس الأمناء أن الدعم المقدم من خلال موارد الصندوق لمساعدة الدول على تنمية قدراتها الوطنية على تعزيز التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ما زال يحظى بالتقدير، كما اتضح من جانب من التقى بهم المجلس من الشركاء الوطنيين في الميدان وكما ورد في قرار مجلس حقوق الإنسان 32/45. وفي عام 2020، واصل مجلس الأمناء إسداء المشورة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بشأن سبل تعزيز التعاون التقني في المجالات المُصنَّفة على أنها ذات أولوية في برنامج عمل المفوضية للفترة 2018-2021 والمصممة مع الشركاء.

4- وتأثرت دورات المجلس، طوال عام 2020، بالقيود المفروضة على السفر لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبما أن الزيارات والمناقشات مع المكاتب الميدانية والشركاء الوطنيين والإقليميين لا تزال تشكل أدوات رئيسية لتقديم المشورة السياساتية السليمة بشأن برامج التعاون التقني على الصعيدين القطري والإقليمي، قرر المجلس أن يركز دورة واحدة على عمل المستشارين في مجال حقوق الإنسان المنتدبين إلى مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وطبقت أمانة المجلس نهجاً مبتكرة للتغلب على التحديات التي تطرحها القيود المستمرة على السفر، بوسائل منها تنظيم دورات على الإنترنت لتمكين المجلس من إجراء مناقشات مع الشركاء الرئيسيين في جميع مناطق العالم.

5- وبالنظر إلى أن أعضاء مجلس الأمناء أعضاء أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فقد واصل مجلس الأمناء تقديم توجيهاته السياساتية بهدف تحقيق أقصى حد من فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المتاحين إلى الدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى. وبناء على مشورة المجلس، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للموارد في إطار صناديق

التبرعات لتعظيم تأثيرها، لا سيما في مجال بناء القدرات والخدمات الاستشارية في الميدان، مع التركيز بشكل خاص خلال عام 2020 على تعاون أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الدول الأعضاء ودعمها إياها.

6- ومن شأن عناصر ولاية المجلس المتعلقة بالممارسات الجيدة في سياق التعاون التقني التي تعرض في تقاريره السنوية على مجلس حقوق الإنسان أن تيسر تبادل الممارسات الجيدة وتشجع الدول على التواصل مع المفوضية وإقامة الشراكة معها لتلقي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان (انظر A/HRC/37/79). وتزايد الطلب على الوجود الميداني للمفوضية في البلدان، وكذلك على انتداب مستشارين في مجال حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. ومما يشجع المجلس أن الدول تشدد بصورة متزايدة، في دورات المجلس، على أهمية التماس واستلام التعاون التقني والخدمات الاستشارية من المفوضية، استناداً إلى نتائج تحليلات الحالات في الميدان والتي أجريت بهدف اقتراح أفضل البرامج الممكنة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين. ويساور المجلس قلق بالغ إزاء تأثير جائحة كوفيد-19 في الحالة العامة لحقوق الإنسان. وقد شكلت المحاولات الرامية إلى وقف انتشار الفيروس تحديات فيما يتعلق بطائفة واسعة من حقوق الإنسان، وكانت لها عواقب اجتماعية واقتصادية عميقة أدت إلى اتساع نطاق التفاوت الاقتصادي وغيره من أشكال عدم المساواة. وسيتابع المجلس، في إطار ولايته، سبل تعزيز الشراكات بين المفوضية والدول، في أعقاب الجائحة، لتعزيز حماية جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، من خلال التعاون التقني.

## ثانياً - أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

7- عقد مجلس الأمناء دورته الخمسين على الإنترنت في 20 أيار/مايو 2020. وفي الدورة، ركزت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكبار موظفي المفوضية على الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في برامج المفوضية، والتحديات التي تجري، والموارد التي يمكن للصندوق أن يقدمها لمواصلة دعم التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من أي تعطيل للتمويل ولتنفيذ البرامج في الميدان. وعُقدت الدورة الحادية والخمسون على الإنترنت يومي 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي تلك الدورة، استعرضت نائبة المفوضة السامية والخبراء والشركاء الأنشطة التي نفذتها المفوضية في جميع المناطق في سياق جائحة كوفيد-19. وأولي اهتمام خاص لعمل مستشاري حقوق الإنسان في الميدان.

8- ورأسست الدورتين السيدة ساثرلاند - آدي. واستعرض مجلس الأمناء حالة تنفيذ خطة العمل وخطة التكاليف لصندوق التبرعات، واستعرض بالتفصيل البرامج المقترحة أن يغطيها الصندوق في عام 2021 وأقرها رسمياً. وخلال الدورات، استمع المجلس إلى وجهات نظر مختلفة واطلع على الممارسات الجيدة التي حددتها المفوضية. وعلى وجه الخصوص، عُقدت مناقشات بشأن مدى مناسبة وأهمية الدعم المقدم من المفوضية في المجالات التي تُعد شواغل ناشئة في مجال حقوق الإنسان ("القضايا المحدثة"): تغير المناخ، والفضاء الرقمي والتكنولوجيات الناشئة، والفساد، وأوجه عدم المساواة، والأشخاص الرحّل. ويرى المجلس أن هذه المسائل حاسمة، كما يتضح من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، وأن من الأهمية بمكان أن تواصل المفوضية دورها التوجيهي في عملية وضع السياسات والممارسات التي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا أمر مهم بوجه خاص في سياق الجهود المبذولة لمعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والمياه والصرف الصحي والغذاء والتعليم.

## ألف - الدورة الخمسون

9- كان المجلس يعترزم عقد دورته الخمسين في نيويورك، في نفس الوقت الذي يُعقد فيه الجزء المتعلق بالتنمية من الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من أجل تحقيق التآزر في تقييم التجارب الجيدة التي شهدتها السنوات العشر الماضية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها، قد اضطرت المجلس وأمانته إلى عقد دورتي المجلس لعام 2020 على الإنترنت. ويأمل المجلس أن تتاح له الفرصة قريباً لتنظيم إحدى دوراته بالتزامن مع الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

10- وعُقدت الدورة الخمسون في وقت بلغت فيه أزمة صحية عالمية غير مسبوقة ذروتها في بلدان كثيرة. وتم التأكيد على الحاجة إلى حماية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان باعتبارها أكثر أهمية من أي وقت مضى، كما أن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين عاكفون على تعزيز وضبط الدعم المقدم إلى الدول لمساعدتها على التصدي للجائحة وبلورة خطط مقبلة للتعافي. وأطلع المجلس على جهود التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، لتيسير تقديم رسائل ودعم متسقين ومنسقين. وطرح نداء الأمين العام الذي صدر في الوقت المناسب بعنوان "أعلى التطلعات: نداء العمل من أجل حقوق الإنسان" (24 شباط/فبراير 2020) برنامجاً طموحاً للجميع من أجل تعزيز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعبئتهما لضمان أن يصبح احترام حقوق الإنسان واقعا معيشا بالنسبة لكل شخص في كل بلد.

11- وأثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً في شرائح متعددة من السكان، وتسببت في تعميق أوجه عدم المساواة والضعف القائمة أصلاً. واطلع المجلس على الإجراءات والنهج المبتكرة المتخذة لمواءمة البرامج الرامية إلى دعم الدول في هذه المرحلة الحرجة. وهذا إنجاز هام، لأن الجائحة أضافت أيضاً ضغطاً لا مثيل له على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة وعلى مواردها، مما كان له عواقب وخيمة على أصحاب المصلحة والشركاء المنخرطين في برامج التعاون في الميدان. وفي وقت قصير جداً، اضطلعت المفوضية بعملية مسح للتحديات المبلّغ عنها في مجال التصدي لهذه الجائحة في جميع أنحاء العالم. وحتى وقت انعقاد الدورة، كان أكثر من ربع مليون شخص قد لقوا حتفهم، وكانت الاقتصادات تتعرض لخراب واسع. واستهلكت البلدان فترة أكثر تعقيداً، حيث بدأت بعض البلدان في فتح اقتصاداتها بعد الإغلاق، بينما كانت بلدان أخرى تشهد ارتفاع معدلات العدوى والوفيات للمرة الأولى.

12- وقد أعجب المجلس بالطريقة التي تمكنت بها المفوضية من تعزيز قدراتها على إدارة المعلومات بجمعها سريعاً معلومات يمكن التحقق منها من الناحية الواقعية من أجل توفير دعم سليم في مجال الدعوة وإسداء المشورة في مجال السياسات والتعاون التقني. ومثلما أكده المجلس في عدة مناسبات، لا يزال هذا العمل جوهرياً بالنسبة لتعزيز قدرات الرصد القوية بالفعل للمفوضية في دعم الدول ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

13- وعلى نحو ما ذكر أعلاه، فإن الجائحة وما يرتبط بها من مخاطر صحية وبيئية وغيرها من آثار اجتماعية - اقتصادية واسعة النطاق قد عمقت عدم المساواة الاقتصادية وتفاوت الأوضاع الاجتماعية. ومن الواضح أن التأثير العام كان كارثياً على الحياة والاقتصاد في سياق مطبوع أصلاً بتفاوت عميق. وإهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئات من السكان يترتب عليه في نهاية المطاف تأثير في الجميع. ونظراً لفداحة الدمار الذي أحدثته هذه الجائحة، ينبغي أن تظل الاستجابات سريعة وألا تكفي بالتكيف مع الأزمة بل تقوم على أساس إعادة ضبط كاملة للنهج السياسية. ويتفق المجلس مع المفوضة السامية على أن من الأهمية بمكان إدماج حقوق الإنسان إجمالاً كاملاً كي يصبح الناس وحقوقهم محور الاستجابات والجهود المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضل. وهذا ما ينسجم بجلاء مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان ودعوته إلى إقامة نظام اجتماعي جديد تكون فيه النتائج أكثر استدامة وقوة وفعالية.

14- وطوال عام 2020، اضطلعت المفوضية بدور نشط في ضمان إبراز البعد المتعلق بحقوق الإنسان في الأزمة والآثار المترتبة على ذلك على الصعيد العالمي، وكذلك في إجراءات محددة في مجال السياسات العامة لمعالجة مختلف الجوانب المعقدة. وقد قُدمت المشورة والإرشادات في جميع المناطق لضمان حماية حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بالنظر إلى التحديات الاستثنائية التي تواجهها الدول. وظل الوجود الميداني للمفوضية يقدم خبراته التقنية القيّمة في كافة المراكز الـ 92، بما فيها المراكز الـ 53 التي يغطيها صندوق التبرعات. وركزت جهود المفوضية على المجالات الستة الرئيسية التالية ذات الأولوية، التي رأى المجلس أنها تتماشى تماماً مع التحديات والاحتياجات: دعم الضعاف/الفئات الضعيفة؛ تعزيز المشاركة والإدماج؛ زيادة فرص الحصول على المعلومات؛ دعم استجابة منظومة الأمم المتحدة بإدماج حقوق الإنسان في البرامج والاستجابات؛ العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وضمان احترام جميع حقوق الإنسان في سياق أزمة كوفيد-19 ودعم مشاركة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التصدي لجائحة كوفيد-19.

15- ويلاحظ المجلس بتقدير السرعة ومعايير الكفاءة المهنية العالية التي اتسمت بها استجابة المفوضية، التي شملت التكيف واستحداث آليات ملائمة لفهم الحالة فهماً كاملاً من منظور حقوق الإنسان وتقديم دعم هام ومناسب إلى البلدان في جميع المناطق. ومنذ بداية الأزمة، والمفوضية السامية تدق ناقوس الخطر بشأن التحديات الهائلة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. وجرى التشديد بوجه خاص على الإرشادات المقدمة بشأن اعتماد وتنفيذ حالات الطوارئ وغيرها من التدابير الاستثنائية، وضرورة حماية صحة وسلامة الأشخاص في مراكز الاحتجاز وغيرها من المرافق المغلقة الأخرى، ومخاطر العنف ضد النساء والأطفال، والحالات الصعبة التي يواجهها المهاجرون.

16- ومثلما لوحظ من قبل، تأثرت عمليات المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعمليات الإغلاق المعقدة والمكررة في العديد من الدول، وبحالة الشك التي تحيط بالموارد. وفي هذا السياق الصعب، يعرب المجلس عن تقديره ودعمه للجهود التي يبذلها موظفو المفوضية بنقل وشجاعة والاستجابات الملائمة التي تقدمها الإدارة في الوقت المناسب. وكانت المفوضية قد واجهت آثار الجائحة وهي تعيش أصلاً في ظل حالة معقدة من حيث توافر السيولة النقدية. ومع ذلك، تكيف موظفوها في جميع أنحاء العالم بسرعة مع أوضاع العمل عن بعد باستخدام التكنولوجيات الإلكترونية، وتمكنت المفوضية من مواصلة عملها دون انقطاع.

17- وباختصار، فقد استنتج المجلس أن المفوضية أثبتت مرة أخرى طوال هذه الفترة الصعبة الدور التوجيهي الأساسي الذي يمكن أن تؤديه، بل المؤهلة أكثر من غيرها لأدائه، في مجال دعم فهم أوسع وأفضل لضرورة أعمال حقوق الإنسان على نحو كامل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## باء - الدورة الحادية والخمسون

18- تماشياً مع تقاليد المجلس في عقد إحدى دورتيه كل عام في دولة يكون للمفوضية وجود ميداني فيها أو في بلد تعمل فيه المفوضية مع شركاء رئيسيين لدعم برنامجها العام، كان المجلس يعتمزم عقد دورته الحادية والخمسين في لوند بالسويد. ولوند هي أول مدينة لحقوق الإنسان في السويد، وبها مقر معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الانساني الذي هو فاعل في مجال تعزيز حقوق الإنسان له سمعته العالمية. غير أن الدورة عقدت على الإنترنت نظراً لاستمرار القيود المفروضة على السفر واستمرار الأزمة الصحية.

19- وكان الغرض الرئيسي من الدورة هو مواصلة تقييم التأثير في قدرة المفوضية على تقديم التعاون التقني في جميع المناطق بالنظر إلى التحديات التي تطرحها الأزمة الصحية العالمية، والتعرف على التعديلات التي أجريت لاحتواء هذا الأثر. وخلال الدورة، أطلع المجلس على التجارب المكتسبة في سياق القضايا المحدثة التي حددتها المفوضية، ولا سيما الجهود المبذولة لمعالجة أوجه عدم المساواة والعقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأولى المجلس اهتماماً خاصاً لإدماج حقوق الإنسان في برامج الأمم المتحدة وسياساتها وممارساتها على الصعيد القطري من خلال عمل المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وتم التركيز في هذه المناسبة على ما يقدمه مستشارو حقوق الإنسان من دعم وخبرة لكل من الأمم المتحدة والشركاء من الدول.

20- ودُعي جومو كوامي سوندارام، وهو خبير اقتصادي مرموق، للمشاركة في الدورة بغية تقديم لمحة عامة عن الوضع العالمي الراهن والتحديات والفرص التي ينطوي عليها التصدي لأوجه عدم المساواة قبل الجائحة وبعدها. وأشار إلى أن العديد من ضحايا كوفيد-19 لم يأتوا عشوائياً من جميع فئات المجتمع. فقد أدت أوجه عدم المساواة القائمة أصلاً إلى زيادة تكاليف الجائحة وزيادة اتساع الفجوات. ومن المهم إدراج المنظورات الاجتماعية في التدخلات الرامية إلى التصدي للجائحة، وينبغي عدم تجاهل الفرص العديدة التي يمكن أن تنشأ عن الأزمة، مثلما كرر المجلس تأكيده. ومن هذه الفرص تحقيق الاستفادة المثلى من إمكانيات ضمان إدماج حقوق الإنسان بصورة معتبرة في السياسات والممارسات.

21- وذكرت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن الآثار المرتبة على الجائحة ربما تستمر بعد 10 سنوات، وهو ما يصادف التاريخ المقرر لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وربما يكون كوفيد-19 مجرد عامل تمكيني، حيث يشجع على النظر بروح أكثر نقداً إلى النماذج الإنمائية القائمة وتحديد العقبات التي تحول دون السعي إلى تحقيق التحولات العميقة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، ينبغي تزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأفضل الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف، سواء من خلال السياسات العامة أو أدوات التوجيه أو الدعم المباشر. والمفوضية، بما لها من قدرات تقنية مؤسسية، تؤدي دوراً حاسماً، وستواصل أداء هذا الدور الذي ينبغي، برأي المجلس، تعزيزه ودعمه مالياً.

22- وشدد الأمين العام المساعد لتنسيق التنمية على أن حقوق الإنسان جزء أساسي من التحول الجاري، وأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب ربط نتائج التنمية بالتزامات الدول وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. ولمعالجة جذور عدم المساواة والاستضعاف، من الأهمية بمكان، بالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الفرص والحماية الاجتماعية الأساسية، تمكين من يتعرضون للتمييز والإقصاء من المطالبة بحقوقهم عن طريق تعزيز المساءلة والحكم الرشيد الفعال. وخبرات الأمم المتحدة المتاحة في مختلف أجزاء المنظومة، بما فيها المفوضية نفسها، هي خبرات استثنائية. وينبغي أن تكون تلك الخبرة، التي يمكن الوصول إليها بفعالية وسهولة من خلال العمل المنسق، رصيماً يُستخدم لتعزيز كفاءة الدعم المقدم إلى الدول في الميدان. ونظام المنسقين المقيمين المستقلين المعاد تنشيطه مؤهل بصورة جيدة للاستفادة من الخبرات والمهارات والمعارف الموجودة على نطاق المنظومة من أجل تمكين الاستجابة الجماعية من تلبية الاحتياجات الوطنية وضمان المساءلة على الصعيد القطري وعلى نطاق المنظومة، وتعزيز التعاون المتسق والاستراتيجي في مجال الوفاء بالتزامات البلدان المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعزيز القيم والمعايير والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا المجال، تعد المفوضية مدخلاً مرجعياً رئيسياً وينبغي تعزيز دورها ومواصلة دعمه. وتعد الأدوات البرنامجية المتجددة والتوجيهات التي توفرها الأمم المتحدة، بما في ذلك الجيل الجديد من أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وسائل رئيسية لضمان التكامل. وقد صيغت تلك الأدوات في ضوء الالتزامات المعيارية الدولية للدول، حيث تناولت الأسباب الهيكلية لعدم المساواة والتمييز،

وترجمة التحليل إلى استجابات جماعية للأفرقة القطرية عن طريق النتائج المشتركة والبرامج المشتركة. وعُززت القرارات التقنية لإدماج حقوق الإنسان في مختلف مجالات العمل في الميدان من خلال انتداب خمسة موظفين أساسيين إلى مكتب المنسق المقيم وعن طريق توسيع شبكة المستشارين في مجال حقوق الإنسان.

23- وأصبح بناء الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة في جميع المناطق أكثر أهمية من أي وقت مضى. وشددت المديرية العامة للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، كارين يامتين، على الدور الحاسم الذي تؤديه المفوضية، في هذه المرحلة الحرجة وفي مجال تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة. وكان مشجعاً للمجلس أيضاً تشجيع أن يلاحظ الدعم الذي تقدمه السويد ودول أخرى كثيرة للتعاون التقني والدعم المقدم إلى جميع الحكومات الوطنية والشركاء من الدول التي شاركت في دورات المجلس. وبالرغم من الأولويات الجديدة العديدة التي نشأت بسبب الأزمة الصحية الراهنة، واصلت المفوضية الاضطلاع بعملها الحيوي في مجال حقوق الإنسان.

24- وكشفت مناقشات المجلس مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع الدول والشركاء الوطنيين، أن المشورة التقنية المقدمة من المفوضية تحظى باعتراف وتقدير كبيرين، مثلما أكد ذلك مراراً خلال الدورة المنسقة المقيمين في الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وجمهورية مولدوفا ونيبال، الذين طلب منهم عرض تجاربهم. وقد هؤلاء أمثلة جيدة على النتائج التي حققوها هم وأفرقتهم القطرية التابعة للأمم المتحدة تلبية لطلبات دعم التعاون التقني من الشركاء الوطنيين.

25- وأتاحت المناقشات التي جرت مع المنسقين المقيمين وممثلي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ومستشاري حقوق الإنسان والشركاء الوطنيين والدوليين خلال الدورتين الخمسين والحادية والخمسين فرصة ثمينة للمجلس لمواصلة تحسين فهمه لنوع التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي يمكن تقديمه بتوجيه من المفوضية ومن خلال الجهود المشتركة للأمم المتحدة. وسيتيح الحضور المادي للخبراء التقنيين في مجال حقوق الإنسان توسيع نطاق الفرص المتاحة للتعاون بنشاط مع الشركاء الرئيسيين، والعمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة في الميدان، وبناء الثقة اللازمة لجمع المعلومات المستندة إلى الأدلة اللازمة لتقديم المشورة ذات الصلة إلى كيانات الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن السياسات والبرامج الفعالة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

26- وخلال الدورة الحادية والخمسين، تعرّف المجلس من خلال المنسقين المقيمين ومستشاري حقوق الإنسان على نوع الدعم المقدم والنتائج التي تحققت في أندريجان والأرجنتين وإكوادور وبنابوا غينيا الجديدة وبليز وتيمور - ليشتي وجمهورية مولدوفا، وسري لانكا والفلبين وكوستاريكا ومدغشقر وملاي ونيبال. وانتدب مستشارون في مجال حقوق الإنسان في 43 بلداً (انظر الفقرة 48 أدناه). وتولت المفوضية عمليات الانتداب، وكانت نتيجة جهد مشترك بذلته منظومة الأمم المتحدة بأسرها في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

27- وفي الأرجنتين، قدمت الأمم المتحدة، بدعم من مستشارين في مجال حقوق الإنسان وشركاء في مجال المساعدة الإنسانية مثل الشبكة الإنسانية الدولية للأرجنتين، المساعدة في إعداد خطة للاستجابة لحالة الطوارئ الطبية الاجتماعية في منطقة سالتا، التي أثرت بصفة خاصة في أطفال شعب ويتشي الأصلي. وُحددت في الخطة المجالات التي تحتاج إلى الدعم، مثل الحصول على المياه النظيفة، والمرافق الصحية الملائمة، والنظافة الصحية؛ وانعدام الأمن الغذائي، الذي يحدد الحالة التغذوية؛ والفيود التي تُعيق الحصول على الخدمات الصحية؛ ومشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في السياسات والبرامج. وبذلك فُهم الدعم لحكومة المقاطعة والمجتمعات المحلية من خلال عملية شاملة ومنسقة تنسيقاً جيداً. وفي إكوادور، وفي سياق الانتخابات، فُهم الدعم التقني لأغراض التوسع في فهم حقوق فئات محددة، ولا سيما أفراد ومجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وسبل المشاركة في العمليات الرامية إلى دعم تعزيز حقوقهم وحمايتهم.

28- وفي أوروغواي، وفي إطار الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الأكاديمية بشأن حقوق الإنسان، قدم مستشار لحقوق الإنسان الدعم إلى مركز التقاضي الاستراتيجي بجامعة الجمهورية عن طريق تعزيز فهم المعايير الدولية السارية والاجتهادات القضائية الدولية المتعلقة بالحق في السكن اللائق. وعرض المركز قضية تتعلق بإجراءات الحماية القضائية الدستورية، حيث طُلب اتخاذ تدابير حماية فورية لدعم الحق في السكن اللائق لأسرة كان منزلها على وشك الانهيار. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تسمح فيها محكمة في أوروغواي بإجراءات الحماية القضائية الدستورية لضمان الحق في السكن، وأول مرة توافق فيها وزارة الإسكان وتخطيط المجال والبيئة على توفير منزل لأسرة مشتكية في غضون 24 ساعة، وتوافق فيها وزارة التنمية الاجتماعية على ضمان الحصول على الخدمات الأساسية في إطار الاعتراف بحق الإنسان في السكن اللائق. وفي نيبال، قُدمت المساعدة التقنية لدعم ضحايا النزاع في إعداد أول تقرير لهم على الإطلاق إلى الاستعراض الدوري الشامل. وسلطوا الضوء في التقرير على عملية العدالة الانتقالية المتعثرة وطالبوا بنهج يركز على الضحايا لتعديل قانون العدالة الانتقالية. ودعوا أيضاً إلى اعتماد استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية والقوانين الوطنية لنيبال. وخلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، المعقودة أثناء الدورة السابعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، أوصت عدة دول بأن تتقح نيبال تشريعاتها المتعلقة بلجانها المعنية بالحقيقة والمصالحة والتحقيق في قضايا الأشخاص المختفين، بما يتماشى مع طلب الضحايا وبما يتماشى مع القانون الدولي.

29- وفي كينيا، أُجري تحليل لأثر الأزمة في المستوطنات الحضرية العشوائية على حقوق الإنسان، والتحديات التي يواجهها أولئك الذين يعيشون في هذه المستوطنات في الحصول على الخدمات، ولا سيما المياه والسكن اللائق والصحة، وانتشار العنف القائم على نوع الجنس واستخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة في إنفاذ تدابير الطوارئ. وأدت نتائج التحليل إلى دعم إدراج معلومات عن حالة حقوق الإنسان والاستجابات المناسبة في نداء الطوارئ الذي وجهته الأمم المتحدة وخطة الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بكوفيد-19. وفي ملاوي، ومنذ الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في أيار/مايو 2019 والاحتجاجات التي جرت في عام 2020، قُدمت خدمات استشارية تقنية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتشجيع الحلول السلمية للاضطرابات. وأسفر تحليل للوضع من منظور حقوق الإنسان عن تحديد مواطن الضعف والثغرات في منظومة حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن عدد من الأسباب الجذرية لوقوع الاضطرابات المدنية، كُلاًها متصلة بحقوق الإنسان. ونتج عن ذلك تعاون تقني ومشاركة منسقة، على سبيل المثال، بين الأمم المتحدة والشرطة والمجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

30- وحظيت المساندة والخبرة التقنية المقدمة من مستشاري حقوق الإنسان بالاعتراف والتقدير من جانب وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وكذا الشركاء الوطنيين. وكانت القدرات التقنية والخدمات الاستشارية التي تقدمها هذه الجهات حاسمة الأهمية لضمان اتباع منظور قائم على الحقوق في عمل الأمم المتحدة الميداني. ومن الأهمية بمكان وضع حقوق الإنسان في محور الجهود المبذولة لمعالجة أوجه عدم المساواة المتجذرة، التي تشكل عائقاً أمام التنمية. وأعرب المجلس عن سروره لملاحظة الأثر الإيجابي الذي تحقق من خلال "المبادرة التكميلية" التي أطلقها المفوضية، والتي تهدف إلى تعزيز الخبرة الاقتصادية من منظور حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات بين الحكومات على مختلف المستويات، وكيانات الأمم المتحدة، والمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان. ومن خلال هذه المبادرة، تم أيضاً توسيع الجهود الوطنية الرامية إلى دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، التي تتطلب خبرة خاصة قائمة على حقوق الإنسان وخبرة اجتماعية - اقتصادية.

31- وفي الدورة الحادية والخمسين أيضاً، أُتيحت للمجلس فرصة متابعة التوصيات التي قُدمت في دورته الحادية والأربعين، المعقودة في بنوم بنه في الفترة من 9 إلى 11 شباط/فبراير 2015، وفي بانكوك يومي 12 و13 شباط/فبراير. ولاحظ المجلس أن المفوضية قد بذلت جهوداً لتعزيز قدرات مكتبها الإقليمي لجنوب شرق آسيا في بانكوك، وأعرب عن امتنانه للتبرعات التي تلقاها دعماً للعمل الذي أنجزته المفوضية في كمبوديا وتايلند، ولا سيما في المجالات المواضيعية الهامة مثل بناء قدرات هيئات المعاهدات وفي بعض مجالات العمل الجديدة بالنسبة للمكتب الإقليمي والتي تشمل الإنذار المبكر والوقاية، وتغير المناخ والحقوق البيئية، وحقوق الإنسان في التنمية، والفضاء الرقمي من حيث صلته بالحريات الأساسية والفضاء المدني، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأتاحت هذه القدرة المعززة زيادة فرص التعاون التقني في القضايا الناشئة الحاسمة في المنطقة وتعزيز وتوسيع شراكات المفوضية في المنطقة. ولاحظ المجلس أيضاً، بارتياح، أن المكتب الإقليمي قد استثمر في تطوير أدواته من أجل تعزيز العمل التحليلي المتعدد التخصصات، مما عزز قدراته على توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان استناداً إلى تحليلات سليمة للحالة في الميدان.

32- وعندما أُتيحت للمفوضية الفرص والموارد المالية للعمل مباشرة داخل البلد، قريباً من الواقع على الأرض، تطورت بشكل سريع الثقة في خبراتها والاعتماد عليها على نحو ما لمسها المجلس من المناقشات مع الجهات الفاعلة الوطنية. ولاحظ المجلس أيضاً، خلال دوراته وعند لقائه شركاء الأمم المتحدة في الميدان، أن المفوضية كثيراً ما تكون في وضع صعب لأنها ليست ممثلة بنفس المستوى الرفيع الذي تمثل به كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي دعم جهود المفوضية لتوسيع نطاق الخبرة الفنية دعماً كاملاً من خلال زيادة نسبة الميزانية العادية وإتاحة إمكانية الحصول على تمويل غير مشروط من شأنه أن يكفل مستوى ملائماً من التمثيل وإدارة الدعم في المناطق. ورحب المجلس بالجهود المبذولة في هذا الاتجاه، وشدد على أن معالجة هذه المسألة أصبحت أكثر أهمية نظراً لإصلاحات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

33- وقد مكّن الوجود المادي للمفوضية من خلال مكتبها القطري في كمبوديا المفوضية من تعزيز قيمة ولايتها الفريدة من خلال التعاون النشط مع الشركاء الرئيسيين وبناء الثقة الراسخة والدعم في المنطقة. وهذه الميزة النسبية التعاونية واضحة في جسور وفضاءات الحوار والتعاون التي تمكنت من إقامتها. وخلص المجلس، استناداً إلى آراء شركائه، إلى أن المكتب القطري في كمبوديا هو أحد أهم الجهات الفاعلة الدولية العاملة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد وأوفرها تقديراً. وطوال أكثر من 27 عاماً في كمبوديا، استجابت المفوضية في الوقت المناسب لمجموعة من التحديات باقتراح برامج تعاون تقني سليمة ودعم الجهود الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير سبل الجبر في ظروف صعبة للغاية.

34- وأعرب المجلس عن سروره لملاحظة الاعتراف بالمفوضية بوصفها عضواً بالغ الأهمية في منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وقد مكّن تعاون المفوضية ودعمها المستمر من إرساء أسس الثقة القوية التي يتمتع بها المكتب القطري للمفوضية. وسيتعزز الدعم الذي يواصل المكتب تقديمه بدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. واستمرار وجود المفوضية في البلد، كما يتضح جلياً من الاتفاق المتجدد، له أهمية بالغة من حيث مواجهة التحديات واغتنام الفرص في مجال حقوق الإنسان في البلد. والدعم المقدم من أجل مواصلة التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمر له أهميته الخاصة. وكان مشجعاً للمجلس بوجه خاص أن يلاحظ الإجراءات التي اتخذها المكتب القطري للتكيف مع مستوى التطور والتقدم في البلد. وأعرب المجلس عن ترحيبه ودعمه الكامل لتنفيذ البرنامج والمقترحات المتعلقة بالتكيف لمواصلة دعم الدولة بأنسب طريقة، بما يتماشى تماماً مع ولاية المفوضية.

35- وواصل المجلس، بصفته أيضاً مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، جمع المعلومات عن الأمثلة الجيدة على التعاون مع الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التوصيات المنبثقة عن تلك العملية، من خلال التعاون التقني وعلى نحو ما تطلبه الدول. واستمر المجلس في تقديم التوجيه في مجال السياسات من أجل زيادة فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المتاحين للدول في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى. والتوجيه العملي الذي تبلور مؤخراً استناداً إلى دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان يقدم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري أن تشارك في دعم تقدم الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، بدءاً بتنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل والتدابير الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

36- وكما فعل المجلس في دوراته السابقة، فقد اجتمع بالدول الأعضاء المهتمة، وقدم الدعم لبرامج التعاون التقني في جميع المناطق، بالتعاون الوثيق مع قسم المانحين والعلاقات الخارجية التابع للمفوضية. وخلال الدورة الحادية والخمسين، بحث المجلس إمكانية التعاون أيضاً مع المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص، طبقاً لولاية الصندوق.

37- وكانت قناعة المجلس الراسخة أن المفوضية، بالنظر إلى خبرتها وتجربتها وقدرتها على التصدي للحالات المعقدة، مثلما ثبت مؤخراً في سياق الأزمة الصحية العالمية الناشئة عن جائحة كوفيد-19، هي أقوى مرجع ممكن لإرشاد الشركاء في الميدان، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، في مجال حقوق الإنسان. وينبغي زيادة تعزيز دورها المعياري الرئيسي في تقديم المشورة الحاسمة التي تحتاج إليها الدول لضمان توافق جهودها الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في جميع السياسات والممارسات بشكل صريح توافقاً تاماً مع الإطار الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بتوفير الدعم المالي والسياسي لها.

## ثالثاً - التعاون التقني

### ألف - التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان: العناصر الرئيسية لبرامج التعاون التقني السليمة

38- في عام 2012، عرض مجلس الأمناء على مجلس حقوق الإنسان سبعة عناصر لضمان فعالية جهود التعاون التقني التي تبذلها المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وقد أصبحت قيمة هذه العناصر أكثر وضوحاً منذئذ، حيث اكتسب المجلس خبرة أكبر في الإشراف على إدارة البرامج الممولة من صناديق التبرعات وفي إسداء المشورة السياساتية عموماً بشأن التعاون التقني. وقد وُضِّح سياق هذه العناصر توضيحاً مُفصَّلاً في كل تقرير من التقارير السنوية وفي العروض الشفوية المقدمة من رئيس مجلس الأمناء لمجلس حقوق الإنسان.

39- وأعرب مجلس حقوق الإنسان في قراراته وآخرها قراره 32/42، عن تقديره لعناصر التعاون التقني هذه وتحديد الممارسات الجيدة. وخلال عام 2020، واصل المجلس، إلى جانب المفوضية، توسيع نطاق التوعية بالعناصر، بما في ذلك في حلقات النقاش المواضيعية التي عقدت أثناء دورات المجلس. وأحد الأمثلة على ذلك حلقة النقاش المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني وبناء القدرات المعقدة في 15 تموز/يوليه 2020 عن موضوع "دعم حقوق الإنسان للسجناء، بمن فيهم السجينات والمجرمات: تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في تنفيذ قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك". ويعرب المجلس عن ارتياحه لأن هذه العناصر لا تزال موجَّهاً للمناقشات وتبادل الممارسات الجيدة بشأن التعاون التقني.

40- واستعداداً لحلقة النقاش المواضيعية السنوية التي ستعقد أثناء الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 32/45، عن موضوع "التعاون التقني من أجل النهوض بالحق في التعليم وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع والتعلم مدى الحياة للجميع"، يدعو المجلس الدول إلى أن تأخذ في الاعتبار عناصر التعاون التقني في سياق تبادل الخبرات والممارسات.

41- ويجب أن تكون برامج التعاون التقني قائمة على عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة - الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية - ويجب أن تتضمن عناصر لحماية حقوق الإنسان وعناصر لتعزيزها. وفي هذا السياق، فإن حماية وتعزيز الحق في التعليم أمر محوري. وينبغي أن يركز التعاون التقني الفعال على بناء وتقوية الأطر والمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهناك حاجة ماسة إلى نظام تعليمي قوي يتناول الفعالية والتوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقدرة على التكيف، لا سيما بالنظر إلى آثار الأزمة الصحية العالمية الحالية والتدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

42- وأحد الأسباب التي تجعل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، إطاراً للتنمية التحويلية هو أنها تستند إلى حقوق الإنسان. وينبغي أن يعكس التعاون التقني الأهداف الإنمائية الوطنية بحيث يكفل امتلاك زمامها واستدامتها بأعلى درجة ويستجيب للمصالح والالتزامات والجهود الوطنية الحقيقية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وأداة للتنمية المستدامة. والتعليم هو سر النجاح في منع انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق السلام. وكل هدف من أهداف التنمية المستدامة يتطلب إعمال جميع عناصر الحق في التعليم من أجل تمكين الناس من المعارف والمهارات والقيم التي تمكنهم من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، والأهم من ذلك، إزالة حواجز عدم المساواة والاستبعاد (انظر التعليق العام رقم 13 (1999) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

43- وينبغي صوغ برامج التعاون التقني وتنفيذها بالاستناد إلى أوسع مشاركة ممكنة من جميع فئات المجتمع، وينبغي ربطها، حيثما كان ذلك مناسباً، بآليات حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالنسبة لوضع السياسات والبرامج التعليمية، فإن هذا الإدماج ضروري لضمان تحقيق نتائج فعالة. وقد أصدرت الآليات الدولية لحقوق الإنسان العديد من التوصيات والملاحظات إلى الدول في هذا الصدد. وينبغي بالفعل ربط التعاون التقني بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن أن تكون حلقة النقاش المواضيعية والأعمال التحضيرية لها فرصة هامة لتقديم أمثلة عن الكيفية التي استقادت بها الدول، بدعم تقني من وكالات وبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية، من العمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان للنهوض بالسياسات والممارسات.

44- وعندما تعمل جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها معاً وتدمج حقوق الإنسان في برامجها، فإن دعم الجهود الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يتعزز ويصبح فعالاً. وترسم المفوضية أولويات برنامجية تستخدم في وضع الموارد والخدمات التوجيهية والاستشارية تحت تصرف جميع الشركاء بهدف دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للسياسات والبرامج التي تتقيد بالمعايير الدولية المتعارف عليها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز الحق في التعليم مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين الآخرين لدعم الدول في مجال معالجة أوجه عدم المساواة في التعليم، وإيلاء اهتمام خاص للفتيات والأطفال في أشد الأوضاع ضعفاً وحرماناً.

## باء - قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية السامية

45- ظل نظام رصد الأداء في المفوضية يثبت أهميته وملاءمته من حيث التوقيت، وكذلك تقييمات برامج المفوضية وتقديراتها، التي تستفيد من الدروس المستخلصة في سبيل تعزيز عمل المفوضية بوجه عام. وقد أكد المجلس أن آراءه وما أسداه من مشورة في مجال السياسات قد أخذتها المفوضية في الاعتبار في خطط التقييم وأن نتائج التقييمات والتقديرات تعزز مستوى النوعية الاستراتيجية للدعم الميداني. وقد استفاد المجلس، على وجه الخصوص، من المناقشات الصريحة التي جرت بشأن تحديات بعينها وكذلك من قدرة البرامج على التكيف مع الظروف الصعبة التي اتسم بها عام 2020. ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة دعم الابتكار و"المبادرات المعرفية الدينامية"، مثل المبادرات الرامية إلى تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار شبكة الممارسين المهنيين التابعة للمفوضية.

## رابعاً - حالة التمويل والجهات المانحة

46- أبلغ المجلس في دورتيه الخمسين والحادية والخمسين، بمعلومات مستكملة عن الوضع المالي العام لصندوق التبرعات. وناقش المجلس وحل حالة تنفيذ خطة عمل صندوق التبرعات لعام 2020. وأيد الخطط لعام 2021. وأظهر تحليل لاتجاهات التمويل بين عامي 2008 و2020 (انظر المرفق الأول) اطراد الزيادة في عام 2020. وهذه الزيادة، التي تساير الاتجاه المسجل في عام 2019، مازالت تجسد بصورة حسنة الرؤية الاستراتيجية للمفوضية وقدرتها المعززة على الإبلاغ عن النتائج الحاسمة التي تحققت في مجال دعم الدول. وقُوبلت زيادة الموارد المالية بترحيب كبير من المجلس، نظراً إلى أن هناك حاجة ماسة إليها، ولا سيما لمواصلة تعزيز قدرات المفوضية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك ما يتعلق بشبكة المكاتب الإقليمية. وشدد المجلس على أن الأموال غير المخصصة توفر للمفوضية ما تحتاجه من مرونة وإمكانية التنبؤ من أجل تحقيق الاستقرار وتوسيع نطاق الخبرة المواضيعية في ضوء ما تتطلبه حالات حقوق الإنسان في الميدان. ولهذا السبب، يواصل المجلس الدعوة إلى زيادة تمكين المفوضية من الموارد غير المخصصة.

47- وبلغ مجموع نفقات صندوق التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ما قدره 15 801 485 دولاراً مقابل خطة تكاليف تقديرية محددة سلفاً بمبلغ 22 835 453 دولاراً. وتُعزى الزيادة في خطة التكاليف في عام 2020 إلى زيادة التبرعات التي تلقتها المفوضية في عام 2020، ولا سيما فيما يتصل بتوسيع نطاق تغطية مستشاري حقوق الإنسان المنتدبين في إطار استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي بدأت في عام 2012، فضلاً عن زيادة مساهمات الدول في أعمال التعاون التقني التي تقوم بها المفوضية. وتلقى الصندوق، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ما مجموعه 23 020 096 دولاراً من التبرعات. ويُعزى الرصيد الناتج عن الفرق بين التبرعات والنفقات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى تأخر استلام التبرعات، وتأثير جائحة كوفيد-19 على عدد من الأنشطة المقررة، والحاجة إلى تأمين مستوى كاف من الاحتياطات لضمان استمرارية العمل حتى عام 2021. ويقر المجلس بالجهود التي تبذلها المفوضية والقرار الاستراتيجي المتخذ لضمان مستوى كاف من التمويل للربع الأول من عام 2022. واتبع الصندوق الاتجاه السائد في السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق باحتياطاته (وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يتعين على الصناديق الاستثمارية أن تكفل حيازتها لاحتياطي نسبته 15 في المائة من النفقات المتوقعة). ويواصل المجلس دعوة الدول إلى زيادة تبرعاتها دعماً لأعمال التعاون التقني التي تقوم بها المفوضية بوجه عام، وعدم التشدد في تخصيصها لمشاريع محددة، بغية ضمان درجة المرونة المطلوبة لتغطية البرامج عبر المناطق بصورة كافية.

48- وقدم صندوق التبرعات موارد لبرامج التعاون التقني المصممة لبناء أطر قوية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في 53 منطقة وبلداً وإقليماً، من خلال 42 مستشاراً لحقوق الإنسان ومشروعاً لتعميم مراعاة حقوق الإنسان، في كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن وإكوادور وأوروغواي وباراغواي الجديدة وباراغواي والبرازيل وبربادوس وبليرز وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وبيلاروس وترينيداد وتوباغو وتيمور - ليشتي وجامايكا والجبل الأسود والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا ورواندا وزمبابوي وسري لانكا والسلفادور وصربيا وغيانا والفلبين وكوستاريكا وكينيا وليسوتو وماليزيا ومدغشقر ومقدونيا الشمالية وملابوي وملديف ومنغوليا ونيبال والنيجر ونيجيريا، ومنطقة القوقاز الجنوبي (جورجيا)؛ وسبعة عناصر معنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، والصومال، وغيانا - بيساو، وليبيا، وهايتي؛ وأربعة مكاتب قطرية ومكاتب قائمة بذاتها في تشاد، والمكسيك، وموريتانيا، ودولة فلسطين.

49- ومن خلال صندوق التبرعات، استمر توسع نطاق الخبرة في مجال حقوق الإنسان داخل الأقطار، ولا سيما من خلال الإطار المشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لانتداب مستشارين في مجال حقوق الإنسان، واستجابةً للطلب المتزايد على الوجود القطري للمفوضية. وواصلت المفوضية تيسير الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية. وخلال العام الماضي، أولت المفوضية اهتماماً خاصاً لأبعاد الأزمة الصحية العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ودعم السياسات والممارسات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة. واستمر التشديد على متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان وعلى توسيع نطاق عمل الآليات عبر الإنترنت لتيسير هذه المتابعة.

50- وتعززت خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية المقدمة لدعم جهود الدول الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نتيجة للأزمة الصحية العالمية والصعوبات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد استفادت بعض البرامج التي يدعمها صندوق التبرعات من القدرات التقنية المعززة التي وفرتها المفوضية من خلال مبادراتها التكميلية. وفي العديد من البلدان، ساهمت المفوضية أيضاً، من خلال صندوق التبرعات، في إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات والقدرات الوطنية لضمان التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وظلت في صدارة المشهد الأنشطة الرامية إلى تعزيز إقامة العدل (بما في ذلك تقديم الدعم لتمكين المزيد من الأفراد والجماعات التي تواجه التمييز والاستبعاد من السعي إلى تحقيق العدالة)، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومكافحة أوجه عدم المساواة. وترد في مرفقات هذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات، وعن وضعه المالي في عام 2020، وقائمة بالجهات المانحة والجهات المتبرعة (انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع).

51- وكان للتحديات التي فرضتها التدابير المتخذة للتصدي لأثر الجائحة تأثير في جهود المجلس الرامية إلى تعزيز الفرص، تماشياً مع ولايته، لتشجيع والتماس التبرعات والتعهدات لصالح صناديق التبرعات من خلال أنشطة التوعية. وبالرغم من الوضع السائد، واصل المجلس، من خلال دورته لعام 2020 المعقودتين عبر الإنترنت، تعاونه مع دائرة الاتصال الخارجي التابعة للمفوضية من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من هذه الفرص. وأتاحت أنشطة التوعية طريقة مفيدة للمجلس لإبلاغ آرائه وملاحظاته وتعبئة الشركاء لتوسيع قاعدة الجهات المانحة للصناديق. واستناداً إلى التعقيبات التي تلقاها المجلس من الشركاء الوطنيين، هناك اهتمام ميداني متزايد بالنتائج والاقتراحات التي توصل إليها المجلس بشأن العمل مع المفوضية خدمة للتعاون التقني. وخلال الدورة الحادية والخمسين، على سبيل المثال، نظم المجلس ودائرة الاتصال الخارجي التابعة للمفوضية أول اجتماع على الإطلاق مع المؤسسات الخيرية في مختلف المناطق ومع القطاع الخاص للتوعية ببرامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

## خامساً - النتائج الرئيسية والتوصيات

52- لا تزال الآثار الاجتماعية والاقتصادية الهائلة لجائحة كوفيد-19 تؤثر في ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وتؤثر تأثيراً كبيراً في حقوق الإنسان. وستظل الانعكاسات البعيدة المدى وغير المتناسبة على أكثر الفئات حرماناً، بما في ذلك الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية والإثنية، والنساء والفتيات، تشكل تحديات فارقة أمام إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقوض الأزمة النسيج الاجتماعي وتزيد من مخاطر عدم الاستقرار في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تكون حقوق الإنسان محور الجهود المبذولة لتحقيق الإنعاش وإعادة البناء بشكل أفضل. والواقع أن الإطار القائم على حقوق الإنسان يقدم، على نحو ما اتضح خلال هذه السنة الحافلة بالتحديات، الإجابات والإرشادات اللازمة للقيام على نحو فعال بالتحولات اللازمة لحماية الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون.

53- ويرحب المجلس باعتماد الجمعية العامة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 قرارها 233/75، الذي يطلب إلى كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق جائحة كوفيد-19، تحقيق إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق انتعاش مستدام شامل ومرن يكون محوره الناس، ويراعي الاعتبارات الجنسانية، ويحترم حقوق الإنسان. وفي القرار نفسه، شددت الدول الأعضاء على أهمية التركيز بشكل خاص على أشد الناس فقراً وأكثرهم ضعفاً وتخلفاً عن الركب، وضرورة توفير التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وطلب أيضاً إلى جميع كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تساعد الحكومات بناء على طلبها في جهودها الرامية إلى احترام واجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وإعمالها، باعتبارها أداة حاسمة لتفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، فإن التوجيه التقني الناتج عن الخبرة المواضيعية والدعم الذي تقدمه المفوضية من خلال جميع برامجها، ومن خلال وجودها الميداني بوجه خاص، هو أمر لا غنى عنه. وقد تبين أن الخبرة الفنية المتوافرة في مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال انتداب مستشارين في مجال حقوق الإنسان في إطار جهاز الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تحت القيادة التنفيذية للمفوضية، هي من العناصر الرئيسية لدعم الدول في هذه المرحلة الحرجة. ويرحب المجلس بالتعاون المتميز بين المفوضية ومكتب التعاون الإنمائي في توسيع نطاق انتداب المستشارين في مجال حقوق الإنسان في عامي 2020 و2021 ضمن الإطار المشترك بين الوكالات لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

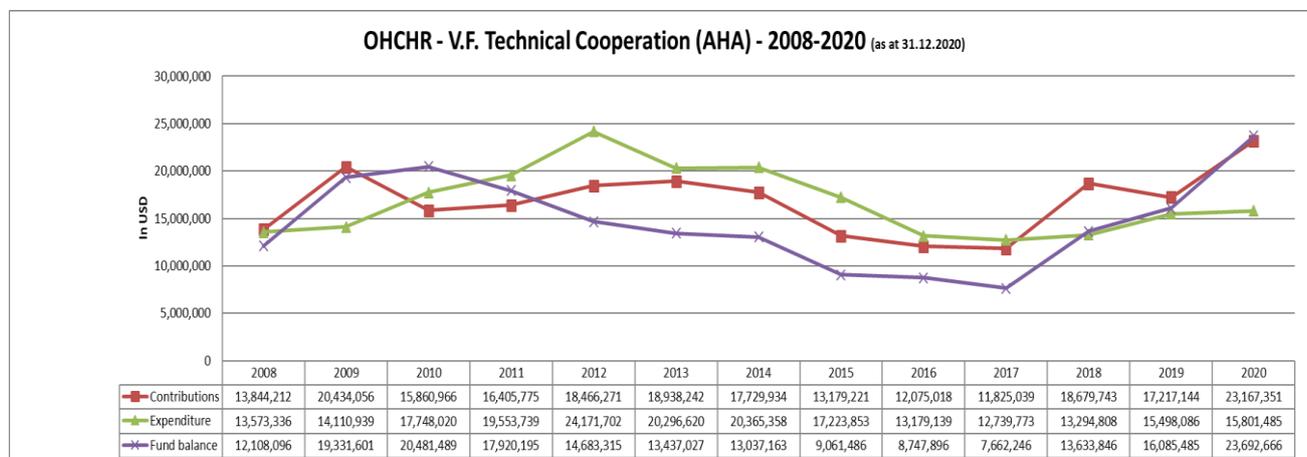
54- وقد سرَّ المجلس بوجه خاص أن يلاحظ كيف تمكنت المفوضية من التحول والتكيف بسرعة في مواجهة الجائحة وآثارها، دون أن يؤثر ذلك سلباً في عملها المتعلق بالمسائل الطويلة الأجل، التي ساء الكثير منها بالفعل عما كان عليه في أعقاب الجائحة. وبات أكثر جلاءً خلال هذه السنة الصعبة، وفي كل بلد من بلدان العالم، أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومتراصة. ولا يمكن التمتع بمجموعة من الحقوق دون أخرى. وعدم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو المساس بها يمكن أن يؤثر سلباً في العديد من الحقوق الأخرى، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية. وقد تأكدت هذه الحقيقة مرة أخرى من خلال نماذج الأعمال المنجزة والنتائج المحققة التي عُرضت على المجلس في دورتيه الخمسين والحادية والخمسين. ولذلك، يرحب المجلس بزيادة قدرة المفوضية على إبداء المشورة للمكاتب الميدانية وسائر وكالات الأمم المتحدة بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء المسائل الاقتصادية مثل إعداد ميزانية الدولة، والفساد وعدم المساواة، والتحديات المطروحة بسبب استخدام البيانات الشخصية وإساءة استخدامها في كثير من الأحيان، والقيود المفروضة على الفضاء المدني.

55- ويعرب المجلس عن امتنانه لما أظهرته المفوضية، بإدارة المفوضة السامية، من روح قيادية في الرسائل الدّعية التي توجهها بشأن المسائل الرئيسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، وعرض خبرتها المهنية، في الوقت نفسه، لتوفير استجابات سليمة على نطاق كافة مجموعات الحقوق. وهذه القضايا شأنها شأن أعمال حقوق الإنسان هي مسائل أساسية حتى في ظل تواصل الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

56- ويلاحظ المجلس بتقدير اعتراف مجلس حقوق الإنسان والدول بما لمساهماته من فائدة. ومما يشجعه أيضاً تزايد اهتمام الدول التي تطلب من المفوضية الحصول على الدعم القطري، وبوجه خاص الطلبات الواردة من بوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والطلبات الواردة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إسواتيني، وغينيا الاستوائية، وسيراليون، وزامبيا.

57- ويرحب المجلس بالزيادة التي تحققت في التبرعات عن طريق مختلف الأدوات المالية التي تديرها المفوضية في عام 2020، بما فيها صناديق التبرعات. ويؤكد المجلس باستمرار أهمية ضمان استدامة الموارد وإمكانية التنبؤ بها ومرونتها، ويؤكد في الوقت ذاته على ضرورة توسيع قاعدة تمويل المفوضية بحيث يتوافر لها ما يلزم من مرونة وقدرة على التكيف لتغطية برنامج المفوضية بوجه عام. وأوصى المجلس بأن يقدم الدعم، من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، إلى المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية، التي لا تزال قدرتها وتمويلها محدودين للغاية وتضررت من عُسْر السيولة النقدية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتؤدي المكاتب الإقليمية للمفوضية دوراً حاسماً في توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية وفي ربطها بنتائج تحليلاتها لزيادة فهم أوضاع حقوق الإنسان والتحديات والفرص المتاحة. ويدعو المجلس من جديد الدول إلى دعم زيادة نسبة موارد الميزانية العادية التي ينبغي أن يحصل عليها برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال المفوضية، بحيث تتناسب مع الدور الهام والحاسم للمفوضية بوصفها أحد الركائز التي تنهض عليها أهداف المنظمة وقيمها على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

## Annex I

Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends  
(2008–2020)

## Annex II

## Voluntary Fund for Technical Cooperation cost plan for 2020

## Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)

Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Number of staff	Cost Plans 2020				Expenditure USD at 31.12.2020	
			Staff costs (CP 2020)	Activities (CP 2020)	PSC (CP 2020)	Total USD		
<b>(a) HR Advisers/HR Mainstreaming (42 countries):</b>								
<i>Europe and Central Asia (7 countries):</i>								
SB-009371.05	- Belarus */	1	240,336	-	16,824	257,160	252,934	
SB-010245	- Belarus (National Action Plan)	n/a	110,835	270,300	49,548	430,683	172,867	
SB-009371.22	- Macedonia */	1	66,126	13,670	5,586	85,382	57,662	
SB-002068	- Moldova	4	158,550	98,070	33,361	289,981	192,927	
SB-009371.15	- Moldova */	1	170,349	-	11,924	182,273	195,999	
SB-009371.14	- Montenegro */	1	155,888	11,900	11,745	179,533	218,803	
SB-002067.01	- Russian Federation	6	336,961	499,950	108,798	945,709	494,750	
SB-009371.27	- Southern Caucasus, Georgia */	1	211,260	-	14,788	226,048	232,609	
SB-002065	- Southern Caucasus, Georgia & Azerbaijan	5	266,296	210,165	61,940	538,401	312,838	
SB-014319	- Georgia (National Action Plan) */	1	45,953	54,800	7,053	107,806	106,484	
SB-009371.23	- Serbia */	1	95,184	-	6,663	101,847	83,653	
SB-002365	- Serbia	1	265,464	132,450	51,729	449,643	252,886	
<i>Africa (10 countries):</i>								
SB-009371.18	- Burkina Faso */	2	321,724	15,000	23,571	360,295	337,581	
SB-009371.26	- Burundi */	1	239,916	-	16,794	256,710	-	
SB-002085	- Rwanda	2	40,296	152,700	25,089	218,085	54,698	
SB-009371.10	- Rwanda */	1	200,160	-	14,011	214,171	183,079	
SB-002063	- Kenya	4	343,388	393,650	95,815	832,853	655,213	
SB-009371.25	- Kenya */	1	232,528	-	16,277	248,805	266,769	
SB-009371.21	- Lesotho */ (from 1/07/2020)	1	101,040	-	7,073	108,113	1,717	
SB-009734.04	- Malawi */	1	230,188	-	16,113	246,301	239,742	
SB-002066	- Niger	1	217,456	204,350	54,835	476,641	313,559	
SB-009734.01	- Nigeria */	1	266,848	18,000	19,379	304,227	311,364	
SB-002077	- Madagascar	3	52,181	112,999	21,473	186,653	137,141	
SB-009371.09	- Madagascar */	1	226,600	-	15,862	242,462	274,128	
SB-009371.02	- Zimbabwe */	1	198,652	-	13,906	212,558	215,501	
<i>MENA (1 country):</i>								
SB-009371.04	- Jordan */	1	248,248	-	17,377	265,625	181,148	
<i>Americas (15 countries):</i>								
SB-009575	- Argentina, Barbados, Brasil, Peru, Ecuador, Uruguay, Belize, Trinidad&Tobago, Paraguay, Guyana, Bolivia (nationals) */	11	969,131	100,827	74,897	1,144,855	727,580	
SB-009371.20	- Costa Rica */	1	176,400	-	12,348	188,748	135,833	
SB-009371.28	- Dominican Republic	1	126,590	-	8,861	135,451	1,708	
SB-009734.02	- Jamaica */	1	267,668	19,400	20,095	307,163	327,967	
SB-002072	- Paraguay	2	108,928	21,500	16,956	147,384	(49,781)	
<i>Asia &amp; Pacific region (9 countries):</i>								
SB-009371.03	- Bangladesh */	1	299,086	10,000	21,636	330,722	231,421	
SB-009558.02/03	- Mongolia/Nepal (nationals) */	2	107,428	-	7,520	114,948	(6,702)	
SB-009371.12	- Maldives */	1	284,290	20,734	21,352	326,376	246,669	
SB-009371.19	- Malaysia */	1	190,019	-	13,301	203,320	8,362	
SB-002064	- Papua New Guinea	2	187,990	275,950	60,312	524,252	262,519	
SB-009371.08	- Papua New Guinea */	1	266,700	-	18,669	285,369	276,226	
SB-007555	- Philippines	1	251,128	10,000	18,279	279,407	226,540	
SB-002083	- Sri Lanka	3	164,764	92,900	33,496	291,160	168,385	
SB-009371.24	- Sri Lanka */	1	215,060	-	15,054	230,114	241,048	
SB-009371.07	- Timor Leste */	1	220,921	-	15,464	236,385	205,355	
SB-002099	- Timor Leste	3	143,982	97,982	31,455	273,419	215,824	
<i>Overall HRAs' other costs</i>								
SB-009371.31	- Support to HRAs - HQ cost recovery */	1	250,000	-	17,500	267,500	244,227	
SB-009371.17	- HRM/HRBA & CLP workshops */	n/a	-	186,500	13,055	199,555	42,037	
56%	<b>Total HRA costs to be covered by MPITF-UNDP-DTF</b>		41	6,624,293	450,831	494,698	7,569,822	5,840,903
44%	<b>Total HRA costs to be covered by OHCHR</b>		37	2,648,219	2,572,966	663,086	5,884,271	3,410,367
<b>sub-total HR Advisers:</b>			<b>78</b>	<b>9,272,512</b>	<b>3,023,797</b>	<b>1,157,784</b>	<b>13,454,093</b>	<b>9,251,271</b>
<b>(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (7)</b>								
SB-006018	- Afghanistan (UNAMA)	n/a	48,230	177,995	29,409	255,634	203,946	
SB-007199	- Somalia (UNSOM)	n/a	66,324	377,400	57,684	501,408	331,921.34	
SB-007197	- Sudan Darfur (UNAMID)	n/a	-	78,500	10,205	88,705	80,971	
SB-006152	- Guinea Bissau (UNIOGBIS)	n/a	10,150	88,500	12,825	111,475	35,130	
SB-007195	- Central African Republic (MINUSCA)	n/a	-	87,000	11,310	98,310	(31,555)	
SB-002088	- Haiti	5	654,066	25,800	88,383	768,249	371,084	
SB-002092	- Libya	n/a	-	169,000	21,970	190,970	6,548	
<b>sub-total Peace Missions:</b>			<b>5</b>	<b>778,770</b>	<b>1,004,195</b>	<b>231,786</b>	<b>2,014,751</b>	<b>998,044</b>
<b>(c) Country/Standalone Offices (4)</b>								
SB-002089	- Chad	9	836,132	301,600	147,905	1,285,637	1,147,718	
SB-002069	- Mauritania	12	734,856	421,734	150,357	1,306,947	1,132,355	
SB-002062	- State of Palestine	7	1,322,075	516,620	239,030	2,077,725	1,256,318	
SB-013558	- Mexico (National Law on Disappearances / MacArthur F.)	n/a	129,204	14,000	18,617	161,821	112,456	
SB-002059	- Mexico	26	1,666,924	575,978	291,577	2,534,479	1,930,014	
<b>sub-total Country /Standalone Offices:</b>			<b>54</b>	<b>4,689,191</b>	<b>1,829,932</b>	<b>847,486</b>	<b>7,366,609</b>	<b>5,578,861</b>
<i>Accounting adjustments related to closed projects</i>								
							(26,691)	
<b>Total (including programme support costs)</b>			<b>137</b>	<b>14,740,473</b>	<b>5,857,924</b>	<b>2,237,056</b>	<b>22,835,453</b>	<b>15,801,485</b>
				PSC = 13% except for funding from UNDP/MPITF/DIT with PSC 7%				69%
				Footnotes: */ Funding from MPITF-UNDP-DTF				
				**/ Negative figure resulting from adjustments to prior year commitments/ expena				

## Annex III

## Financial status of the Voluntary Fund (2020)

		PSMS/ FBS/ Reporting	
		Trust Fund: AHA	
		Prepared on: 14/ 01/ 2021	
<b>United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)</b>			
<b>Financial report of Income and Expenditure for the period 01 January - 31 December 2020</b>			
<b>I - Income</b>		<b>USD</b>	
<b>Contributions received for 2020</b>			
- Voluntary Contributions received for 2020 - Earmarked to the VFTC			10,091,228.14
- Voluntary Contributions received for 2020 - Earmarked to specific projects			6,764,995.35
- UNDP contributions received for 2020 - Earmarked to specific projects			106,019.91
- MPTF contributions received for 2020 - Earmarked to specific HRAs projects			6,054,915.00
- UN Women contribution received for 2020 (Kenya project)			89,673.30
- Gain/ (loss) on exchange (on contributions 2020)			(86,734.78)
- Gain/ (loss) on exchange (on prior year pledges paid)			(0.13)
<b>Pledges received for 2020</b>			
- Voluntary Contributions earmarked to specific projects		R1-32AHA-000179	un-paid 147,253.72
<b>Pledges received for future period</b>			
- Voluntary Contributions earmarked to specific projects (CAD \$125,000 for 2021)		R1-32AHA-000183	un-paid n/a
Interest and miscellaneous income			178,417.99
<b>Total Income (I)</b>		<b>23,345,768.50</b>	
<b>II - Expenditure */</b>		<b>Total Expenditure</b>	
<b>Category</b>		<b>Commitments</b>	<b>Actuals</b>
			<b>USD</b>
CL010 - Staff costs		113,820.35	10,695,357.86
CL010 - Other Personnel costs (consultants' fees)		177,272.32	479,407.73
CL160 - Travel of Staff & Consultants		(7,589.87) **/	282,321.53
CL160 - Travel of Representatives/Participants to seminars		(36,177.01) **/	171,364.37
CL120 - Contractual Services		10,627.17	191,083.29
CL125 - General Operating & Other Direct Costs (include seminars organisation costs)		170,433.24	1,623,777.30
CL130 - Supplies, Commodities & Materials		331.46	51,444.17
CL135 - Equipment, Vehicle & Furniture		66,173.69	133,206.71
CL140 - Transfers and Grants to Implementing Partners (>\$50,000)		212,500.32	(50.75)
CL145 - Grants out (<\$50,000) & Fellowships		(81,167.99) **/	8,299.95
CL155 - Programme Support (Indirect) Costs		n/a	1,539,048.78
		<u>626,223.68</u>	<u>15,175,260.94</u>
<b>Total Expenditure (II)</b>		<b>15,801,484.62</b>	
*/ Actual disbursements and firm commitments - **/ Adjustments of prior year commitments			
<b>Net excess/(shortfall) of income over expenditure (I-II)</b>		<b>7,544,283.88</b>	
<b>III - Opening balance</b>			
Opening balance (01.01.2020) with unpaid pledges 2018/2019		16,085,485.58	
<b>IV - Other adjustments</b>			
Accounting adjustments - (Prior period / closed projects)		113,595.66	
Refunds to donors / Write-off		(50,698.73)	
Outstanding contributions receivable (prior period 2018/2019)		(169,999.40)	
Outstanding contributions receivable (for 2020)		(147,253.72)	
<b>Available Funds Balance (I+III+IV-II) without pledges</b>		<b>23,375,413.27</b>	
<b>Available Funds Balance (I+III+IV-II) with pledges</b>		<b>23,692,666.39</b>	
<p>Contributions and pledges received to the Voluntary Fund for Technical Assistance (AHA) are managed as pooled funding to cover the activities, and financial transactions are recorded on an accruals basis.</p> <p>Contributions are used on a first in first out (FIFO) basis, thus any unspent contributions balance at the end of a calendar year normally relates to the last contributions received, or to donors' voluntary contributions who normally have not put in writing a specific implementation end date, nor have objected to funds carried forward to subsequent years to cover the trust fund on going activities.</p>			
<p>This is to certify that the above statement of income and expenditure is materially correct and that the expenditure was incurred in connection with the approved projects for which the contributions were received.</p>			

## Annex IV

## Donors and contributors (2020)

UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)							
Voluntary contributions in 2020							
Donor	Pledge USD\$	Paid USD\$	Gain/loss on exchange	Unpaid pledge USD\$	Division	Branch	Additional Information
Denmark	4,119,464.47	4,224,258.47	104,794.00	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
Denmark	1,604,878.83	1,641,049.34	36,170.51	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
Finland	2,575,587.91	2,613,636.36	38,048.45	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
Germany	341,296.93	335,946.25	-5,350.68	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
India	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
Russia	100,000.00	100,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
United States of America	1,150,000.00	1,150,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	VFTC non-specific	VFTC non-specific for Allocations
<b>(a) total contributions earmarked to VFTC</b>	<b>10,091,228.14</b>	<b>10,264,890.42</b>	<b>173,662.28</b>	<b>0.00</b>			
Australia	110,864.75	113,602.73	2,737.98	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC-HRAs	HRA in Timor Leste
Australia	110,864.75	113,602.73	2,737.98	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC-HRAs	HRA in PNG
Australia	188,394.88	180,762.49	-7,632.39	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC-HRAs	HRA in Philippines
Belgium	1,194,743.13	1,194,743.13	-0.00	0.00	AHA VFTC	MENA	OPT
Canada	454,545.45	451,054.83	-3,490.62	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC-HRAs	HRA in Sri Lanka
Denmark	147,253.72	0.00	0.00	147,253.72	AHA VFTC	AFRICA	HRPG's civic space activities in Somalia
France	82,938.39	82,352.94	-585.45	0.00	AHA VFTC	AFRICA	Mauritania
France	71,090.05	70,588.24	-501.81	0.00	AHA VFTC	AFRICA	Chad
Germany	79,635.95	78,387.46	-1,248.49	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC	Sri Lanka
Mac Arthur Foundation	140,000.00	140,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	AMERICAS	Mexico
Norway	359,625.99	314,282.11	-45,343.88	0.00	AHA VFTC	AMERICAS	Haiti
Norway	719,251.98	628,564.22	-90,687.76	0.00	AHA VFTC	AFRICA	OHCHR work in Sahel Region - Chad
Norway	119,875.33	104,760.70	-15,114.63	0.00	AHA VFTC	AFRICA	OHCHR work in Sahel Region - Niger
Norway	299,688.32	261,901.76	-37,786.56	0.00	AHA VFTC	AFRICA	OHCHR work in Sahel Region - Mauritania
Norway	503,476.38	439,994.95	-63,481.43	0.00	AHA VFTC	MENA	OPT
Russia	590,000.00	590,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	ECA	HR Master Programme and Ombudsperson in Russia/Business and HR
Russia	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	ECA	Russia-2020-Belarus
Saudi Arabia	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00			OPT
UNDP	106,019.91	106,019.91	0.00	0.00	AHA VFTC	ECA	National HR Strategy & New Action Plan in Georgia
UNDP/MPTF	1,240,079.00	1,240,079.00	0.00	0.00	AHA VFTC	HRAs	HRAs deployment
UNDP/MPTF	3,700,000.00	3,700,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	HRAs	HRAs deployment
UNDP/MPTF	254,981.00	254,981.00	0.00	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC-HRAs	HRA Dominican Republic
UNDP/MPTF	243,809.00	243,809.00	0.00	0.00	AHA VFTC	ECA-HRAs	Bosnia Herzegovina
UNDP/MPTF	348,546.00	348,546.00	0.00	0.00	AHA VFTC	ASIA PAC-HRAs	Guinea-Bissau
UNDP/MPTF	267,500.00	267,500.00	0.00	0.00	AHA VFTC	HRAs	MPTF HRA Cost-Recovery
UN Women	89,673.30	89,673.30	0.00	0.00	AHA VFTC	AFRICA-HRAs	Fin.Supp.Joint Activities SGBV Kenya
United States of America	40,000.00	40,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	MENA	PMS in Lybia
United States of America	800,000.00	800,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	AMERICAS	CO in Mexico
United States of America	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	AMERICAS	Haiti
United States of America	300,000.00	300,000.00	0.00	0.00	AHA VFTC	AFRICA	CO in Chad
<b>(b) total contributions earmarked to specific projects</b>	<b>13,162,857.28</b>	<b>12,755,206.50</b>	<b>-260,397.06</b>	<b>147,253.72</b>			
Unearmarked funds allocated from HCA to VFTC	0.00	0.00	0.00	0.00			
<b>(c) total unearmarked funds</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>			
<b>TOTAL (a) + (b) + (c)</b>	<b>23,254,085.42</b>	<b>23,020,096.92</b>	<b>-86,734.78</b>	<b>147,253.72</b>			

 <b>UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)</b> 					
Voluntary contributions in 2019					
Donor	Pledge USD\$	Paid USD\$	Gain/loss on exchange	Unpaid pledge USD\$	Earmarking
UNDG/MPTF	828,183.00	660,723.00	0.00	167,460.00	HRA Burkina Faso, Malaysia and Costa Rica
UNDP/UNCT-Bangladesh	139,762.00	0.00	0.00	139,762.00	Bangladesh
UNDP/UNCT-Malawi	83,263.00	63,263.60	0.00	19,999.40	HRA in Malawi
UNDP/DOCO	260,000.00	260,000.00	0.00	0.00	HRA in Maldives
	201,800.00	201,800.00	0.00	0.00	HRA in Montenegro
	201,800.00	201,800.00	0.00	0.00	HRA in Moldova
	139,100.00	139,100.00	0.00	0.00	HRA in Trinidad and Tobago
	71,900.00	71,900.00	0.00	0.00	HRA in Guyana
	70,000.00	70,000.00	0.00	0.00	HRA in Nepal
	227,500.00	227,500.00	0.00	0.00	HRA in Madagascar
UNDP/DOCO	24,504.00	24,504.00	0.00	0.00	HRAs general operating costs
	181,901.00	181,901.00	0.00	0.00	HRAs general operating costs
	264,504.00	264,504.00	0.00	0.00	HRA Nigeria
	215,712.00	215,712.00	0.00	0.00	HRA Jamaica
	137,388.00	137,388.00	0.00	0.00	HRA Malawi
	159,558.00	159,558.00	0.00	0.00	HRA Bangladesh
	107,203.00	107,203.00	0.00	0.00	HRA Belarus
	169,458.00	169,458.00	0.00	0.00	HRA Jordan
	223,374.00	223,374.00	0.00	0.00	HRA Zimbabwe
	228,064.00	228,064.00	0.00	0.00	HRA Timor Leste
	260,515.00	260,515.00	0.00	0.00	HRA in PNG/Rwanda/Nigeria
USA	629,956.00	629,956.00	0.00	0.00	National HR Officer in Americas
	66,736.00	66,736.00	0.00	0.00	National HR Officer in Asia/Pacific
USA	24,300.00	0.00	0.00	24,300.00	PMS in Lybia
	151,200.00	151,200.00	0.00	0.00	HRA in Srilanka
<b>(b) total contributions earmarked to specific projects</b>	<b>9,610,344.86</b>	<b>9,056,713.05</b>	<b>18,632.18</b>	<b>572,263.99</b>	
Unearmarked funds allocated to VFTC	0.00	0.00	0.00	0.00	
<b>(c) total unearmarked funds</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	
<b>TOTAL (a) + (b) + (c)</b>	<b>17,283,781.07</b>	<b>16,550,051.13</b>	<b>11,034.05</b>	<b>744,763.99</b>	